

## الخبير كمال ديب يقرأ في برنامج الإصلاح الحكومي: ٢٠٢٤ موعد عشوائي والإجراءات لانقاذ القطاع المصرفي

يقدم الخبير اللبناني الكندي الدكتور كمال ديب قراءة في برنامج الإصلاح الحكومي، يخلص من خلالها الى ان الحكومة ستختار السيناريو "ج" من مجموعة خيارات يتضمن "سيناريو حكومي لبناني مع الموافقة على شروط مخففة من صندوق النقد مع دعم مالي خارجي"، لكنه يرى ان "اختيار العام ٢٠٢٤ كنهاية للبرنامج هو اختيار عشوائي لا يعني شيئاً. بل هو أسلوب الشركات الأجنبية التي تقدّم دراسات إلى الحكومات في أن تعتمد أفقاً زمنياً هو الأمد المتوسط وطوله خمس سنوات". ويخلص الى ان "مسودة برنامج الإصلاح لا تعدو كونها حزمة مقنّعة لانقاذ القطاع المصرفي ومن ورائه من أصحاب المصارف وكبار المودعين وحيثان المال من السياسيين".

برنامج الإصلاح الذي قدّمه وزير المال غازي وزني إلى مجلس الوزراء في ٣١ آذار الماضي هو حصيلة سنتين من العمل عندما بدأت الحكومة السابقة تحضير ورقة تتضمن مجموعة إجراءات تنفذها لتستحق أموال مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس في ٦ نيسان ٢٠١٨، والتي تصل إلى ١٢ مليار دولار بفوائد مسهّلة مدى عشر سنين من ٥٠ دولة ومنظمة، باستثناء منحة ٨٦٠ مليون دولار.

مرّ الكثير من الماء تحت الجسر من خلافات سياسية داخلية وأزمات كامنة في الائتلاف الحكومي، إلى أن انفجر الوضع الاقتصادي والمالي في انتفاضة ١٧ تشرين الأول الشعبية، فقدّم رئيس الحكومة السابق سعد الحريري ورقة منقّحة ثم استقال بعد عشرة أيام. وإذ تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي في الأسابيع التالية وأقلقت المصارف وتدهورت العملة اللبنانية، ولدت حكومة حسان دياب في ٢١ كانون الأول الماضي وأولويتها معالجة الملف الاقتصادي.

تمكّنت حكومة التكنولوجيا من عقد سلسلة لقاءات مع ممثلي صندوق النقد الدولي وتكليف شركات استشارة مالية، وتوصّلت في مطلع آذار إلى تصوّر منقّح عن الورقة السابقة سمّته "برنامج الإصلاح" الذي يطرح عدداً من السيناريوات وخرائط الطريق، لتخرج منه مسودة قبل أيام حتى تتم دراستها في مجلس الوزراء. يقدم هذا المقال معلومات أساسية مستقاة مباشرة من البرنامج، وبعض الملاحظات ويختتم ببعض الاقتراحات للحكومة.

## أولاً، استعراض برنامج الإصلاح

البرنامج هو باللغة الانكليزية لأنّ الشركات الاستشارية والجهات المفاوضة هي أجنبية، ما يفيد طرحه لاحقاً على الجهات الخارجية ويسهّل تعميمه على الحكومات الأجنبية ووسائل الإعلام.

يتضمّن البرنامج ٣٥ صفحة، وهو ليس نصّاً مكتوباً بل سلسلة لوائح بيانية ورسومات. ولكن تعثره أخطاء لغوية وإملائية بالانكليزية كان يمكن تلافيها نظراً الى الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها إعداده.

يتضمن البرنامج قسمين وملحقاً إحصائياً: القسم الأول يقدم الوضع الماكرو اقتصادي للبنان، فيحدّد أنّ العجز الخارجي المزمن قد تعرّض لانتكاسة قبل شهر بسبب توقف تدفّق العملة الصعبة من الخارج. fresh cash وأدى ذلك إلى نزوب احتياط العملات الأجنبية وهبوط العملة الوطنية قياساً إلى الدولار الأميركي.

يعيش لبنان حالياً أزمة اقتصادية قاسية تدخله في نفق الانكماش الاقتصادي، كما يعاني من وضع اجتماعي شديد الصعوبة وأزمة مالية عامة تهدّد استمرار عمل الدولة. ولذلك يرى البرنامج أنّه لا يمكن الاستمرار بالظروف الراهنة.

القطاع المصرفي مصاب بالتضخم الانفلاشي والتعثر، ووضع مصرف لبنان لا يقل صعوبة. في وجه هذه الأوضاع انفجرت الانتفاضة الاجتماعية في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

يحتاج لبنان إلى دعم خارجي لمواجهة الأزمة الخائفة وليتمكن من التعامل مع حملة الدائنين. وقد وصل إلى وضع لا يمكنه فيه مواجهة الأزمة من دون تدخّل صندوق النقد الدولي، وذلك بعد أخذ السيناريوات الآتية في الاعتبار:

سيناريو "أ": وضع برنامج حكومي لبناني مع مساعدة خارجية غير مشروطة. لكن هذا السيناريو سيؤدي إلى مراوحة الأزمة فينتهي الأمر بعد سنوات إلى طلب مساعدة من صندوق النقد والقبول بسلة شروطه.

سيناريو "ب": برنامج حكومي لبناني من دون مساعدة خارجية. وهذا أسوأ من "أ" ويؤدي حتماً إلى انهيار اقتصادي على نمط فنزويلا.

سيناريو "ج": سيناريو حكومي لبناني مع الموافقة على شروط مخففة من صندوق النقد مع دعم مالي خارجي.

سيناريو "د": وهو سيناريو صندوق النقد بشروط إصلاحات صعبة مع دعم خارجي.

برنامج الحكومة اللبنانية سيختار السيناريو "ج" أعلاه.

البيئة الماكرو اقتصادية التي سترافق السيناريو "ج":

انكماش اقتصادي يستمر حتى ٢٠٢٣، يليه نمو طفيف عام ٢٠٢٤.

تضخم في الأسعار يبلغ مجموعه 60 cumulatif بالمئة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤.

تدهور تسعير الليرة بالدولار من ١٥٨٢ ل.ل. في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٢٩٧٩ ل.ل. عام ٢٠٢٤.

القسم الثاني من البرنامج يبدأ من الصفحة ١٠ ويشرح تفاصيل خطة الحكومة وهي في ستة أجزاء: الدعم المالي الخارجي - ضبط المالية العامة - إعادة هيكلة الدين العام - إصلاح القطاع المصرفي - إصلاح اقتصادي واسع - تغيير سياسة النقد، وتحديد سياسة تسعير الليرة.

حتى نهاية ٢٠٢٤ يحتاج لبنان إلى دعم خارجي بقيمة ٢٧ مليار دولار، منها ٧,٦ مليارات هذا العام و١٤,٨ مليار العام المقبل، أي ما مجموعه أكثر من ٢٢ ملياراً. ومصدر هذا الدعم هو: صندوق النقد ومقررات "سيدر" وجهات أخرى، زائد إعادة برمجة استحقاقات الأوروبوند والسماح للبنان بالاستدانة من الأسواق العالمية بدءاً من ٢٠٢٢. يتوقع البرنامج الإصلاحي أن يستمر عجز موازنة الخزينة حتى بعد انقضاء فترة الخمس سنوات.

## ضبط نفقات المالية العامة

إصلاح قطاع الكهرباء (من دون تفاصيل):

إجراءات تقليص فاتورة الرواتب من تجميد حجم القوى المسلحة والأمنية وخفض التعاقد وتجميد الرواتب ومنع التوظيف الجديد في إدارات الدولة - إصلاح صناديق التقاعد (تدبير رقم ٣ ووقف مشروع التقاعد المبكر ووقف تحويل معاش التقاعد إلى الأرملة والأبناء وما بعد الوفاة) - ترشيح قطاعات الدولة وصندوق الضمان - تقليص استثمارات الدولة - الخ. - رفع الضرائب على الشركات الخاصة من ١٧ إلى ٢٠ بالمئة - رفع الضرائب على الفوائد من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة على ودائع بنكية تفوق مليون دولار - رفع الضرائب على رواتب عليا من ٢٥ إلى نسبة ٣٠ بالمئة - رفع الضريبة على القيمة المضافة من ١١ إلى ١٥ بالمئة - زيادة رسم ١٠٠٠ ليرة على المحروقات - توسيع القاعدة الضريبية: تحسين الجبايات - الجمركية والضريبة والقيمة المضافة - فرض ضريبة على الأرباح وإزالة الإعفاءات، الخ. ضرائب على الكسارات والحفارات - تحويل مدخول محاضر الضبط وتسجيل السيارات إلى الخزينة - إصلاحات في مرفأ بيروت - محاضر ضبط ضد المنشآت على الأملاك غير الشرعية المشرفة على البحر والأنهار - استعادة الأموال المنهوبة.

على جبهة الدين العام: وقف دفع المستحقات على دين الأوروبوند (حتى لا يخسر لبنان احتياط العملة الصعبة) وفتح مفاوضات مع الدائنين - إعادة جدولة الدين الداخلي وخفض نسب الفوائد مع إعادة المفاوضات مع الدائنين.

بالنسبة الى القطاع المصرفي: إنشاء إطار لاستيعاب الخسائر ومنها تعويضات مناسبة - معالجة ملف كل بنك وتقديم رزمة إنقاذ مناسبة - إقفال مصارف أو دمجها - مجموع خسائر القطاع ٨٣ مليار دولار منها رساميل المصارف ٢١ ملياراً فيبقى ٦٢ مليار دولار هي خسائر القطاع المصرفي - أما خسائر مصرف لبنان فهي ٥٥ ملياراً.

هناك لائحة طويلة من مشاريع قوانين كان برلمان لبنان قد قصر أو تخلف عن دراستها وإقرارها وهي جزء من الإصلاح. حول السياسة النقدية: يعترف برنامج الإصلاح بأن سعر صرف الليرة اللبنانية الرسمي (١٥٠٠ ل.ل) هو أقل بكثير من قيمتها الحقيقية، وأن السعر وفق البرنامج سيخفّض إلى ٢٣٠٠ ل.ل عام ٢٠٢٠، وإلى ٢٦٠٠ ل.ل في العام المقبل وصولاً إلى ٣٠٠٠ ل.ل عام ٢٠٢٤.

## ثانياً، ملاحظات على برنامج الإصلاح

لا علاقة مباشرة للبرنامج بما يتداوله البعض عن "هيركات" (حذف جزء من ودائع المصارف على حساب المودعين). بل يكاد البرنامج يخلو من أي خطة عمل اقتصادية بالمعنى الحقيقي، إذ يكتفي بعناوين عريضة حول ما يمكن عمله. وربما تكون النتيجة أن نشر هذا البرنامج هو مرحلة بالون ستمر، كما كانت ورقة الحريري في تشرين الأول ٢٠١٩.

المهم في هذه الوثيقة هو أنها المرة الأولى التي تصح فيها حكومة عن وضع قاسٍ اقتصادي اجتماعي مقبل على لبنان وكافٍ ليتصدّر الأولويات حتى قبل أزمة كورونا، إذ يتوقع البرنامج، وإن مواربة، ارتفاعاً هائلاً في نسبة الفقر لسنوات كثيرة، وتدهوراً في سعر الليرة بشكل دراماتيكي (وسنعود إلى هذه النقطة).

لا توضح الوثيقة كيف يمكن تجاوز المرحلة القاسية المقبلة على لبنان، لا بل تتوقع أن يتحمل الشعب المزيد من الآلام حتى العام ٢٠٢٤. ولكن اختيار العام ٢٠٢٤ كنهاية للبرنامج هو اختيار عشوائي لا يعني شيئاً، بل هو أسلوب الشركات الأجنبية التي تقدم دراسات إلى الحكومات في أن تعتمد أفقاً زمنياً هو الأمد المتوسط وطوله خمس سنوات. فلا يبدو من الوثيقة أن أزمة لبنان ستنتهي عام ٢٠٢٤ ولا يمكن افتراض أنها ستنتهي وفق منحى الرسومات البيانية في الوثيقة.

شروط الخروج من الأزمة صعبة للغاية، وسط ازدياد المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما قد يقاوم الأمر ويؤدي إلى ظهور أزمات وصراعات جديدة. يقترح البرنامج تصفية الخسائر المتركمة على الدولة منذ ١٩٩٢ ويعتبر أنها تتعلق بالجهاز المصرفي وباحتياط العملة الأجنبية فقط، وتبلغ ٨٣,٢ مليار دولار حتى آذار ٢٠٢٠. وي طرح البرنامج شطب الجزء الأكبر من هذه الخسائر دفترياً من ميزانيات الحكومة ومصرف لبنان والمصارف وتوزيعها على الجميع، بما في ذلك المودعون واصحاب المصارف.

ي طرح البرنامج النقش في موازنة الحكومة عبر خفض الانفاق العام، بما في ذلك الاجور ومعاشات التقاعد وخدمة الدين العام، واستبدال الانفاق الاستثماري العام بالخصخصة والشراكات مع المستثمرين من القطاع الخاص، وزيادة الإيرادات الضريبية من الدخل والاستهلاك، والسعي الى الحد من التهرب الضريبي والتهرب الجمركي واستعادة بعض الاموال المنهوبة.

خفض سعر صرف الليرة بالدولار والانتقال من سعر صرف ثابت الى سعر متحرك ولكن مضبوط، فيتم التخلي عن تسعيرة ١٥٠٠ ليرة للدولار، ويتحرك الدولار الرسمي تدريجاً ليستقر على ٣٠٠٠ ليرة عام ٢٠٢٤.

ولكن هذا الهبوط السليم للعملة يحتاج إلى إعادة هيكلة الدين العام والقطاع المصرفي.

الحصول على تمويل خارجي بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٧ مليار دولار يتوزع بمعدل ٥ مليارات سنوياً بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤، ومصدره صندوق النقد الدولي وجهات مماثلة ومقررات مؤتمر "سيدر"، ما يجلب ١٠ الى ١٥ مليار دولار، ولكن تبقى فجوة ١٢ مليار دولار. المثير أنّ البرنامج يتوقع ألا تزيد نسبة مساهمة مقررات "سيدر" عن ٣٠٠ مليون عام ٢٠٢١ ثم ٦٠٠ مليون سنوياً بعد ذلك (فأين ذهب وعد الـ ١٢ ملياراً؟).

رغم أنّ البرنامج يسلم جداً أنه لا يمكن الخروج من الأزمة العميقة من دون دعم خارجي، إلا أنه لا يوجد أي أفق مشجع بأنّ الدعم سيعيد تدفق الودائع إلى لبنان، أو أنّ الأسواق المالية الدولية ستفتح من جديد للبنان. أي أنّ البرنامج لا يتضمّن تصوراً حول كيفية رفع القيود المفروضة على الحسابات المصرفية والتحويلات الى الخارج والاستيراد. ما يعني أنّ الحصار الاقتصادي المفروض على لبنان سيستمر.

حتى لو تحققت كل هذه الشروط وحصل توافق داخلي وخارجي يسمح للحكومة اللبنانية بتطبيق البرنامج، فالنتائج حتى ٢٠٢٤ ستبقى قاتمة وغير مشجعة، وهي:

- إنقلص الاقتصاد إلى النصف: يشرح البرنامج أنّ الانكماش الاقتصادي سيتواصل طوال خمس سنوات ثم يحصل نمو بنسبة ٢ بالمئة عام ٢٠٢٤ وهي نسبة ضئيلة جداً يمكن الافتراض أنّها قد لا تتحقق. وينخفض الناتج القومي إلى النصف مقارنة بالعام ٢٠١٨، أو من ٥٥ مليار دولار إلى ٢٩ ملياراً.

وحش الغلاء: يتوقع البرنامج أن يرتفع مؤشر الغلاء عام ٢٠٢٠ فترتد الأسعار بنسبة ٢٥ بالمئة، ثم يتراكم ارتفاع الأسعار حتى ٢٠٢٤ ويصل إلى ٦٠ بالمئة. ما يعني أنّه ما لم يتم رفع الرواتب والأجور تكون القيمة الشرائية لدى اللبنانيين قد انخفضت إلى النصف.

يطاول الفقر ٦٠ بالمئة من الشعب اللبناني: تدهور العملة وانكماش الاقتصاد وتضخم الأسعار يعني أنّ العبء الاجتماعي سيكون الخطر الأكبر على لبنان وليس أي خطر آخر، وليس كورونا على أي حال. ولكن لا يبدو في أي مكان من البرنامج أنّ الحكومة تعتبر الخطر الاجتماعي أولوية. لا بل أنّ البرنامج يواصل اعتماد نسبة فقر هي ٤٨ بالمئة من السكان طوال السنوات المقبلة.

وهذه النسبة بحد ذاتها مهولة وكارثية في أي بلد في العالم. ولكن بعد ذلك يخلو البرنامج من أي تقدير لمستوى الفقر أمام كل هذه المعطيات المخيفة. فكيف لو وصلت نسبة الفقراء عام ٢٠٢٤ إلى ٦٠ بالمئة؟ ٧٠ بالمئة؟

ارتفاع هائل في البطالة والهجرة: أي برنامج اقتصادي يستند إلى تقديرات ماكرو اقتصادية لا بد من أن يركّز أولاً على مستوى البطالة.

ولكن هذا البُعد غير موجود في هذا البرنامج الذي توحى الصورة التي يرسمها أنّ عشرات الآلاف من اللبنانيين سيفقدون وظائفهم وأشغالهم، وسينسدّ الأفق أمام المتخرجين والشباب، في حين أنّ الهجرة سترتفع إلى مستوى كبير.

### ثالثاً، اقتراحات إلى الحكومة اللبنانية

مسودة برنامج الإصلاح لا تعدو كونها حزمة مقنّعة لانقاذ القطاع المصرفي ومن وراءه من أصحاب المصارف وكبار المودعين وحيثان المال من السياسيين، على أساس أنّ مصلحة هذه المجموعة هي من مصلحة مالية الدولة المطلوب إصلاحها منذ مؤتمر "سيدر"، وبالتالي من مصلحة لبنان.

الاقتراح الأول تشغيل الاقتصاد: المطلوب جعل مصير أربعة ملايين لبناني مقيم هو أولوية الدولة، وليس النخبة المالية. وبدلاً من طريق البرنامج الشاق، يمكن الحكومة، بل في يدها، فتح عجلة الاقتصاد لتعود الناس إلى أشغالها ويشغل المطار. ولكن الموعد هو ٢٦ نيسان الجاري، أي في نهاية تمديد التعبئة الحالية. ذلك لأنّ خطر الركود والإفقال يؤديان إلى بطالة مستقلة ومجاعة، أي ما هو أسوأ بكثير من خطر الفيروس. وتكفي الإجراءات الصحية والوقاية التي اتخذتها الحكومة حتى الآن، إذ لا توجد حكومة عاقلة يمكن أن تواجه طوفان الشعب الجائع الغاضب قريباً من جراء الإفقال، بينما يمكن مواجهة بضع مئات من الإصابات بالفيروس.

الاقتراح الثاني الاستعادة من اجتماعات صندوق النقد: صندوق النقد الدولي ليس متفرغاً لانقاذ قطاع مصرفي لبناني ولن ينظر في برنامج الإصلاح اللبناني، بل أمامه مهام تاريخية مصيرية وهو في طور التحضير لحزائم دعم لأكثر من ١٧٠ دولة أثناء اجتماعاته يومي ١٧ و ١٨ نيسان الجاري في واشنطن مع البنك الدولي، حيث يربط صندوق النقد حزمة المساعدات بشروط أن تقوم الدولة المستفيدة بتعزيز مواردها الداخلية وذلك بفرض ضرائب على أصحاب الثروات الكبرى وعلى الأرباح الفاحشة بمفعول رجعي (أنظروا أنّ المصارف اللبنانية ربحت ١٥ مليار دولار) وكذلك على الاستثمارات الريعية ومنها ودائع مصرفية كبرى. ولبنان يمكن أن يسعى الى حصة من حزم صندوق النقد مع تقبل هذه الشروط الجديدة والمفيدة.

الاقتراح الثالث: إفلاسات بعض المصارف. يمكن الدولة أن تترك عدداً من المصارف الخاصة لينهار، فيبقى القوي منها على الساحة أو يندمج.

وهذا حصل في الستينات بعد أزمة انترا عندما أقفلت عشرات المصارف ولم تكن نهاية العالم. والعتب على برنامج الإصلاح الذي يستعمل كلمة impair لتوصيف حال المصارف بمعنى أنّها مصابة بدوخة أو بحالة سكر، بينما الكلمة الصحيحة هي failed أي متعثرة منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

والإ كيف أمكن الحكومة اللبنانية في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦ اعتبار بنك انترا مفلساً ومتعثراً وبالقوة عندما توقف عن الدفع للمودعين ولا تكرر سياستها اليوم؟

الاقتراح الرابع: الدولار في بيروت من ٣٠٠٠ ليرة في السوق الموازية، فلا داعي للموازية أن السعر هو ٢٣٠٠. يمكن الحكومة لجم لوائح سلع الاستيراد لأن المرافء والمطارات بيد الدولة ويمكنها اقبال طوفان الصرافين. في مدينة أوتاوا عاصمة كندا هناك ثلاثة صرافين فقط وعدد سكان المدينة مليون نسمة، وفي بيروت ١٢٠٠ صراف، وليتم التدقيق في كل شاردة وواردة في الجمارك مع مفعول رجعي. وإذا أدخل شخص سيارة ثمنها ١٨٠ ألف دولار وادعى أنها ٢٠ ألفاً، فنتم محاسبته. إن مجموعة من الخطوات المدروسة يمكن أن تسمح "بتنعيم" هبوط العملة وليس انهيارها. وهناك اقتراحات كثيرة تصب في معيشة الشعب الصابر. منها مثلاً التعاون مع سوريا لتأمين الغذاء والماء والكهرباء وعودة النازحين، ما يخفف الضغط فوراً عن قدرات الدولة اللبنانية. وكذلك بيع مستقبليات ثروة النفط والغاز والصناعات الريفية، ما يجلب مئات ملايين الدولارات خلال أسابيع، من دون انتظار فتح باب الاستدانة من الخارج. وأخيراً ليكن شعار الحكومة كلام غسان تويني القديم: اتركوا شعبي يعيش...